# المقالة الثانية

## في الدلالة على ترتيب فيض الوجود عن وجوده مبتدءاً عن أول موجود عنه إلى آخر الموجودات بعده

### فصل (١)

### في أن الموجودات كيف تكون عن الأول وفي تعريف فعله

قد صحَّ لنا فيما قدمناه من القول أن واجب الوجود بذاته واحد، وأنه ليس بجسم ولا في جسم، ولا ينقسم بوجه من الوجوده، فإذن الموجودات كلها وجودها عنه، ولا يجوز أن يكون له مبدأ أو سبب من الأسباب بوجه من الوجوه، لا الذي عنه أو الذي فيه أو به يكون، ولا أن يكون لأجل شيء. فلهذا لا يجوز أن يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه، كقصدنا لتكوين الكلّ ولوجود الكلّ فيكون قاصدًا لأجل شيء غيره.

وهذا الفصل قد فرغنا عن تقريره في غيره، وذلك فيه أظهر، ويخصه في امتناع أن يقصد وجود الكلّ عنه، أن ذلك يؤدي إلى تكثر في ذاته، فإنه حينئذٍ يكون فيه شيء بسببه يقصد، وهو معرفته وعلمه بوجوب القصد أو استحبابه أو خيرية فيه توجب ذلك، ثم قصد ما، ثم فائدة يفيدها إياه القصد على ما أوضحنا قبل، وهذا محال.

وليس كون الكل عنه على سبيل الطبع، بأن يكون وجودُ الكلّ عنه لا بمعرفة ولا رضا منه، وكيف يصح هذا؟ وهو عقل محض يعقل ذاته، فيجبُ أن يعقل أنه يلزمه وجود الكل عنه؛ لأنه لا يعقل ذاته إلا عقلًا محضًا ومبدءًا أولًا.

ويعقل وجود الكل عنه على أنه مبدأه، هو ذاته لا غير ذاته، فإن العقل والعاقل والمعقول منه واحد، وذاته عالمة راضية لا محالة بما عليه ذاته، ولكن الأول تعقله الأول وبالذات تعقلُ ذاته التي هي لذاتها مبدأ نظام الخير في الوجود، فهو عاقل لنظام الخير في الوجود كيف ينبغي أن يكون، لا عقلًا خارجًا عن القوة إلى الفعل، ولا عقلًا منتقلًا من معقول إلى معقول، فإن ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه، على ما أوضحنا قبل، بل عقلًا واحدًا معًا، ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود أنه كيف يمكن وكيف يكون وجود الكل على مقتضى معقوله؛ فإن الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت علم وقدرة وإرادة، وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره إلى قصد وإلى

حركة وإلى إرادة حتى يوجد، وهذا لا يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الاثنينية[١] على ما أطنبنا فيه، فتعقَلُهُ علة الوجود على ما يعقله.

ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده، وتبع لوجوده، لا أن وجوده لأجل وجود شيء آخر، وهو فاعل الكل، بمعنى أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود ووجوده بذاته، ومباينٌ لكل وجود غيره.

وليس معنى قولنا: (إنه فاعل الكل) هو أنه معطى الكل وجودًا جديدًا بعد تسلط العدم على الكل، وإن كان هذا هو معنى فاعل الكل عند العامة، وحينئذٍ يطالبون أن هذا الفاعل هو فاعل من جهة أن وجودًا صدر عنه، أو من جهة أنه لم يكن الوجود يصدر عنه، أو من جهة اجتماع الأمرين.

فإن كان من جهة أن وجودًا صدر عنه ولا يعتبر حال عدم ذلك الوجود، فالفاعل الأفضل هو الذي عنه الوجود أدوم.

وإن كان فاعلًا؛ لأنه لم يعط الوجود؛ فقد صار غير فاعل إذا أعطى الوجود أي من جهة أنه لا يصدر عنه.

---

(١) الاثنينية (Dualite) هي كون الطبيعة ذات وحدتين، أو هي كون الشيء الواحد مشتملا على حدّين متقابلين ومتطابقين، كتقابل الفكر والعمل في الحالات الثلاث التي يتألف منها قانون التطور الانساني عند (اوغوست كومت)، وهي الحالة الالهية المطابقة للمجتمع الحربي، والحالة الفلسفية المطابقة للمجتمع الاقطاعي، والحالة الوضعية المطابقة للمجتمع الصناعي، أو كالتقابل المنطقي الذي نجده بين العلوم العقلية، والعلوم التجريبية، فان فيه اثنينية كاثنينية العقل والتجربة، والخيال والحقيقة، والامكان والوجوب، والحق والواقع.

ومن معاني الاثنينية أيضا كون الشيء مشتملا على مبدأين مستقلين لا ينحل أحدهما إلى الآخر، كاثنينية الحقيقة والخلقية في فلسفة القديس توما الاكويني، أو الهوى والحرية، أو الإرادة والعقل، أو الجسم والروح، في فلسفة ديكارت. أو الخير والشر أو النور والظلمة في المانوية. ومن معاني الاثنينية أخيرا الثنائية كما في قانون التناقض، وهو أن (آ) لا يمكن أن يكون (ب) و (لا- ب) في وقت واحد، ويسمّى ذلك بقانون الاثنينية، ويمثل في الجبر المنطقي ب (س) * (ا- س).

أو ب (س- س ٢ ٠) أي س ٢ س ومعناه أن ضرب الحد في نفسه أو القضية في نفسها معادل لمجرد تصور ذلك الحد أو للتصديق بتلك القضية تصديقا بسيطا. والقضية الثنائية هي القضية الحملية التي لم تذكر الرابطة فيها، كقولنا: زيد قائم، بخلاف القضية الثلاثية التي ذكرت الرابطة فيها، كقولنا: زيد هو قائم. [انظر: المعجم الفلسفى ١/٣٨١].

وإن كان فاعلًا؛ لأنه أعطى الوجود لما كان ليس له وجود وكان لا يعطيه الوجود، فليست الفائدة منه في ذلك العدم السابق، فإن ذلك العدم لم يكن يحتاج إلى علة، بل إلى عدم العلة، لكن الفائدة منه أن لغيره منه وجودًا، وهو فضيلة هذه الصفة التي تسمى فعلًا، فإن كان الاسم لهذا الغرض خرج بشرط العدم فالاسم فاعل؛ وإن أبى إلا أن يكون الفعل لما تقدمه العدم، فإنا حينئذٍ لا نسمي الأول تعالى إلى الكل فعلاً، بل نطلب له اسمًا زائدًا على هذا دالاً على معنى أجلّ من الفعل.

ولأن هذه المعاني ليس لها عند الجمهور أسام فلا بد من أن ننقل لها الأسماء من الدلالات المشهورة إلى الدلالة على المعنى المطلوب، فيجب أن نطلب اسمًا معظمًا من الأسماء التي تحاذي اسم الفعل.

obeikandl.com

## فصل (٢)

## في معنى الإبداع[١] عند الحكماء

**وهذا الاسم هو الإبداع، فإن الحكماء اصطلحوا على تسمية النسبة التي تكون إلى الكل إبداعًا، والإبداع عند العامة بمعنى آخر، وهو الاختراع الجديد لا عن مادةٍ، وأما**

(١) الإبداع: إظهار الشّيء عن ليس. (رسائل الكنديّ الفلسفيّة/ ١٦٥) إحداث شيء من لا شيء. (الرّسائل الفلسفيّة لمحمّد بن زكريّا الرّازي/ ٢٢٤) هو إدامته (المبدع) تأييس ما هو بذاته ليس، إدامة لا يتعلّق بعلّة غير ذات المبدع. (رسائل الفارابي، الدّعاوي القلبيّة/ ٤) هو إيجاد شيء لا من شيء. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/ ٤٧٣) هو إيجاد الشّيء من لا شيء. (نفس المصدر ٣/ ٥١٧) هو إيجاد شيء غير مسبوق بالعدم. (الإشارات والتّنبيهات مع الشّرح ٣/ ٦٧) هو أن يكون من الشّيء وجود لغيره من غير أن يسبقه عدم سبقا زمانيّا. هو أن يكون من الشّيء وجود لغيره متعلّق به فقط دون متوسّط من مادّة أو آلة أو زمان. (نفس المصدر ٣/ ١٢٠) عند الحكماء، هو تأييس الشّيء بعد ليس مطلق.

(إلهيّات الشفاء/ ٢٦٦، تعليقة على الشّفاء لصدر الدّين/ ٥٢٦، ٢٣١) اسم مشترك لمفهومين: أحدهما، تأييس الشّيء لا عن شيء ولا بواسطة شيء.

والمفهوم الثّاني، أن يكون للشّيء وجود مطلق عن سبب بلا متوسّط، وله في ذاته أن لا يكون موجودا وقد أفقد الّذي له من ذاته إفقادا تامّا. (الحدود لابن سينا/ ٤٣، رسائل ابن سينا/ ١١٨).

هو أن يكون وجود شيء عن شيء غير متوقّف على غيره أصلا. (مجموعه مصنّفات شيخ إشراق ج ١ ص ٤٤) الصّنع في اصطلاح الفلاسفة مختصّ بالممكن الّذي يكون وجوده مسبوقا بمادّة وزمان. ولفظ الإبداع مختصّ بالممكن الّذي لا يكون كذلك. (شرحي الإشارات للرّازيّ ١/ ٢١٤) هو أن يكون من الشّيء وجود لغيره متعلّق به فقط دون متوسّط من مادّة أو آلة أو زمان. (نفس المصدر ١/ ٢٣٤) إيجاد شيء بلا توسّط آلة أو مادّة أو زمان أو غير ذلك. (شرحي الإشارات للطّوسي ٢/ ٥١) هو إيجاد شيء غير مسبوق بالعدم. (نفس المصدر ١/ ٢١٥) هو صدور الوجود عن الواجب الحقّ بلا مشاركة جهة القابليّة. (الشّواهد الرّبوبيّة/ ١٧٩) هو تأييس ما ليس بشيء. (رسالة حدوث العالم، لصدر الدّين/ ٢٧٥) هو تأييس شيء عن ليس مطلق. (المبدأ والمعاد، لصدر الدّين/ ١٧١) هو أن يكون صدور المعلول من مجرّد جهة الفاعليّة بلا مشاركة حيثيّة القابليّة. (نفس المصدر/ ٢٢٣) الإيجاد إمّا أن يكون مسبوقا بمادّة أو زمان أو لا، فإن لم يكن مسبوقا فهو الإبداع. (حاشية المحاكمات/ ١٦٣) الإيجاد إمّا أن يكون مسبوقا بالعدم أو لا، والأوّل هو الصّنع والثّاني هو الإبداع. (نفس المصدر/ ٣٢٣) هو الإيجاد بلا واسطة شيء. إيجاد شيء غير مسبوق بالعدم. (نفس المصدر/ ٤١٨) إيجاد شيء غير مسبوق بالعدم. هو أن يكون من الشّيء وجود لغيره متعلّق به فقط دون متوسّط من مادّة أو آلة، أو زمان. (كشّاف اصطلاحات الفنون/ ١٣٤)

الحكماء فيعنون بالإبداع إداة تأييس ما هو بذاته ليس إدامة لا تتعلق بعلة غير ذات الأول، لا مادة، ولا آلة، ولا معنى، ولا واسطة، وظاهر أن هذا المعنى أجلُّ من الفعل.

وأما بالبحث الذاتي، فلأن فائدة الفعل وجود شيء آخر غير دائم، وفائدة هذا المعنى وجود دائم، وأما عدم المفعول فلم يكن عن الفاعل، وإن كان شرف الفاعل أنه أزال عدمه بعد ما كان، فشرف المبدع أكبر؛ لأنه منع العدم أصلًا، ولكل المعنيين، أعني الإبداع والفعل، تأثير في العدم في الوجود، أما الفعل فإعطاء الوجود وقتًا ورفع العدم وقتًا لا دائمًا، وأما الإبداع فإعطاء الوجود دائمًا ومنع العدم دائمًا. فهذا المعنى إذن أجل وأشرف بالبحث الذاتي.

وأما بالبحث عن اللوازم فإنا قد بينا أن الفاعل بعد ما لم يفعل فإن يفعل ما لا محالة في مادة، وبتوسط حركةٍ وزمانٍ، والمبدع الحق فإنه مبدأ لكل مادة، ولكل حركة ولكل زمان ولكل جملة.

فإذا نسبت العلة الأولى إلى الكل معًا كان مبدعًا، وإذا نسبت بالتفصيل لم يكن مبدعًا لكل شيء، بل لما لا واسطة بينه وبينه.

obeikandl.com

## فصل (٣)

## في أن المعلول الأول[١] واحد وأنه عقل

ولأن كون ما يكون عن الأول هو على سبيل لزوم إذ صح أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته، وفرغنا من بيان هذا الغرض قبل: فلا يجوز أن يكون أول الموجودات عنه وهي المبدعات كثيرة، لا بالعدد ولا بالانقسام إلى مادة وصورة؛ لأنه هو على حكما ما في ذاته يكون لزوم ما يلزم عنه، فالجهة التي عنها يلزم منه هذا الشيء ليست الجهة التي يلزم عنها لا هذا لشيء بل غيره.

فإن لزم منه عددان أو شيئان يكون منهما شيء واحد مثل: مادة وصورة فيلزمان على جهتين مختلفتين في ذاته، وتانك الجهتان إن كانتا لا في ذاته، بل لازمتين لذاته، فالسؤال في لزومهما ثابت حتى تكونا من ذاته فيكون ذاته منقسمًا بالقول، وقد منعنا هذا قبل وبينا فساده.

فبين أن أول الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد وذاته وماهيته وحده لا في مادة، فليس شيء من الأجسام ولا من الصور التي هي كمالات الأجسام بمعلولاتٍ قريبة له، وهو عقل محض؛ لأنه صورة لا في مادة، وهو أول العقول المفارقة التي عددناها، وينسبه أن يكون محرك الجرم الأقصى على سبيل التشويق.

---

(١) المعلولات ثلاثة أصناف: أوّل، ووسط، وأخير.

ولكلّ واحد منها شيء يخصّه.

أمّا الأخير فيخصّه أنّه ليس بعلّة لشيء أصلا.

وأمّا الوسط، فيخصّه أنّه علّة ومعلول: معلول عن الأوّل، وعلّة للأخير... ويخصّ الأوّل أنّه علّة فقط لا معلول لشيء أصلا من جهة ما هو علّة، وكان وجوده في مقابلة الأخير والتّوسّط كالممتزج بين الطّرفين. (رسائل ابن رشد، كتاب ما بعد الطّبيعة/ ١١٩).

## فصل (٤)

## في أنه كيف يكون الثواني عن المعلول الأول

وأن ذلك لكثرة تلزم ذاته وأنه يلزم عن المعلول الأول عقل وفلك ونفس وكذلك عن ذلك حتى يقف عند العقل الفعَّال ويحدث العناصر والمزاجات الأربعة الإنسانية.

ولأن في الموجودات عن الأول أجسامًا، ولا سبيل في أن يكون عن الأول بلا واسطة أجسامًا، ولا أيضًا يمكن أن يكون عن واسطة هي وحدة محضة ولا اثنينية فيها بوجه، فيجب أن يكون عن المبدعات الأول بسبب اثنينة يجب فيها ضرورة أو كثرة كيف كانت، ولا يمكن في العقول المفارقة شيء من الكثرة إلا على ما أقول: إن المعلول بذاته ممكن الوجود وبالأول واجب الوجود، وهو يعقل ذاته ويعقل الأول ضرورة فيجب أن يحدث فيه من الكثرة، معنى إمكان الوجود، ومعنى أنه يعقل ذاته ويتجوهر به، ومعنى أنه يعقل الأول.

وليست الكثيرة له عن الأول، فإن إمكان وجوده أمر له بذاته لا بسبب الأول، بل له من الأول وجوب وجوده، ثم كثرة أنه يعقل الأول ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجود وحدته، ونحن لا نمنع أن يكون عن شيء واحد ذات واحدة، ثم يتبعها كثرة إضافية ليست في أول وجوده وداخلة في مبدأ قوامه، فيجب إذًا أن تكون هذه الكثرة علة إمكان وجود الكثرة معًا عن المعلومات الأول، ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن أن يوجد منها إلا وحدة ولم يمكن أن يوجد عنها جسم، ثم لا كثرة هناك إلا على هذا الوجه فقط.

وقد بان لنا في ما سلف أن العقول المفارقة كثيرة العدد، فليست إذن موجودة معًا عن الأولى بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول عنه ثم يتلوه عقل وعقل، ولأن تحت كل عقل فلكًا بمادته وصورته التي هي النفس فتحت كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود، فيجب أن يكون إمكان وحود هذه الثلاثة عن ذلك العقل الأول يلزم عنه في الإبداع لأجل التثليث المذكور فيه.

والأفضل تبع للأفضل من جهات كثيرة، فيكون إذن العقل الأول يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل عنه، وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الأقصى وكمالها وهو النفس، وبما أنه ممكن الوجود في نفسه يلزمه وجود جرمية الفلك الأقصى المعنى المشارك للقوة وهو الجرم، فبما يعقل الأول يلزم عنه عقل، وبما يختص بذاته على

جهتيه الكرة الأولى بجزئيها أعني المادة والصورة، والمادة بتوسط الصورة، كما أن إمكان الوجود يخرج إلى الفعل بالفعل، وكذلك الحال في عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي إلى العقل الفعَّال الذي يدبر أنفسنا.

وليس يجب أن يهذب هذا المعنى إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل عقل مفارق مفارق، فإنا نقول: إنه إن لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعاني التي فيها من الكثرة وليس ينعكس هذا حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة فتلزم كثرته هذه المعلولات ولا هذه العقول متفقة الأنواع، حتى يكون مقتضى معانيها متفقًا.

ولنبتدئ لبيان هذا المعنى ابتداء آخر، فنقول: إن الأفلاك كثيرة فوق العدد الذي في المعلول الأول، لكثرته المذكورة، وخصوصًا إذا فصل كل فلك إلى صورته ومادته، فليس يجوز أن يكون مبدؤها واحدًا هو المعلول الأول، ولا يجوز أيضًا أن يكون كل جرم متقدم منها علة للمتأخر، وذلك لأن الجرم بما هو جرم لا يجوز أن يكون مبدأ جرم، وبماله قوة نفسانية لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ذي نفس أخرى.

وذلك أنا قد بينا أن كل نفس لكل فلك فهو كماله وصورته، وليس جوهرًا مفارقًا وإلا لكان عقلًا لان نفسًا وكان لا يحرك البتة وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم حركة ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم، وقد ساقنا القياس إلى إثبات هذه المعاني لأنفس الأفلاك.

وإذا كان الأمر على هذا فلا يجوز أن تكون أنفس الأفلاك تصدر عنها أفعال في أجسام أخرى غير أجسامها إلا بواسطة أجسامها، فإن صور الأجسام وكمالاتها على صنفين:

أما صور قوامها بمواد الأجسام، فكما أن قوامها بمواد تلك الأجسام فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بوساطة مواد تلك الأجسام؛ ولهذا السبب فإن النار لا تسخن حرارتها أي شيء اتفق، بل ما كان ملاقيًا لجرمها أو من جسمها بحال، والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلًا لجرمها.

وأما صور قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام، الأنفس، ثم كل نفس فإنما جعلت خاصة بجسم، بسبب أن فعلها بذلك الجسم وفيه، ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعًا لذلك الجسم لكانت نفس كل شيء، ولا نفس ذلك الجسم.

فقد بان على الوجوه كلها أن القوى السماوية لا تفعل إلا بواسطة جسمها، ومحال أن تفعل بواسطة الجسم نفسًا؛ لأن الجسم لا يكون متوسطًا بين نفس ونفس. فإن كانت تفعل نفسًا بغير توسط الجسم فلها انفراد قوم من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها ولذات الجسم، وهذا غير الأمر الذي نحن في ذكره، فإن لم تفعل نفسًا لم تفعل جرمًا سماويًا؛ لأن النفس متقدمة على الجسم في المرتبة والكمال، فإن وضع لكل فلك شيء - يصدر عنه في فلكه شيء وأثر، من غير أن يستغرق ذاته في شغل ذلك الجرم به، ولكن ذاته مباينة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم – فنحن لا نمنع هذا. وهذا هو الذي نسميه العقل المجرد، ونجعل صدور ما بعده عنه، ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم والمشارك إياه والصائر صورة خاصة به.

فقد بان ووضع أن للأفلاك مبادئ غير جرمانية ولا صور للأجسام، وأن كل فلك يختص بمبدأ منها، والجميع تشترك في مبدأ واحد.

وعلى هذا المعنى قياسات كثيرة وبراهين، لكنا إنما نختار في هذا الكتاب من الحجج ما لا يحوجنا إلى استعمال مقدمات كثيرة وتحليل طويل، بل يكون أقرب إلى الأفهام، وقد يبين هذا فيقال: إنه مما لا يشك فيه أن هاهنا عقولًا بسيطة ومفارقة تحدث في أبدان الناس، وقد بين لك في العلوم الطبيعية وسنبينها نحن بعد عن قريب، وليست بعلل أولى؛ لأنها كثيرة مع وحدة النوع ولأنها حادثة كما تبين هناك، وليست أيضًا بمعلولات قريبة لهذا المعنى، وذلك أن الكثرة في عدد المعلولات القريبة محال، فهي إذن معلومات الأول بتوسط.

ولا يجوز أن تكون العلل الفاعلية المتوسطة بين الأولى وبينها دونها في المرتبة؛ فلا تكون عقولًا بسيطة ومفارقة، فإن العلل المعطية للوجود أكمل وجودًا، أما القابلة للوجود فيكون أخس وجودًا فيجب أن يكون المعلول الأول عقلًا واحدًا بالذات.

ولا يجوز أن تكون عنه كثرة متفقة النوع، وذلك لأن المعاني المتكثرة التي فيه وبها يمكن وجود الكثرة فيه؛ إن كانت مختلفة الحقائق، كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئًا غير ما يقتضي الآخر في النوع، فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر، بل طبيعة أخرى، وإن كانت متفقة الحقائق فبماذا تخالفت وتكثرت ولا مادة هناك. فإذن المعلول الأول لا يجوز عنه وجود كثرة إلا مختلفة النوع. فليست هذه أيضًا كائنة عن المعلول الأول بلا توسط علة أخرى موجودة، وكذلك عن كل معلول حتى ينتهي إلى معلول كونه مع

كون الأسطقسات القابلة للكون والفساد المتكثرة بالعدد والنوع معًا، فيكون تكثر القابل سببًا لتكثر فعل مبدأ واحد الذات، وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها، فيلزم دائمًا عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر ثم تتكون الأسطقسات وتتهيأ لقبول تأثير واحد بالنوع كثير بالعدد من العقل الأخير، فإنه إذا لم يكن السبب في الفاعل وجب في القابل ضرورة.

فإذن يجب أن يحدث عن كل عقل عقلٌ تحته ويقف حتى يكون القوى العقلية منقسمًا متكثرًا فهناك ينتهي، وهذا برهان في هذا الباب إذا استقصى قوي جدًّا.

فقد بان واتضح أن كل عقل هو أعلى في المرتبة فإنه بمعنى فيه، وهو أنه بما يعقل الأول يجب عنه وجود عقل آخر دونه، وبما يعقل ذاته يجب عنه النفس الفلكية، وبما هو ذو مادة فيجب عنه جرم الفلك، وجرم الفلك كائن عنه ومستبقى بتوسط النفس الفلكية، فإن كل صورة فهي علة؛ لأن تكون مادتها بالفعل؛ لأن المادة نفسها لا قوام لها، فليصادر على هذا، وبيانه طويل.

## فصل (٥)

## في كيفية تكون ما تحت الفلك عن الفلك

وإذا استوفت الكرات السماوية عددها لزم عنها وجود الأسطقسات، وذلك لأن الأجسام الأسطقسية كائنة فاسدة، فيجب أن تكون مبادئها القريبة أشياء تقبل نوعًا من التغير والحركة، وأن لا يكون ما هو عقل محض وحده سببًا لوجودها، وهذا يجب أن يتحقق من أصول كثيرة، أكثرنا التكرار فيها وفرغنا عن تقريرها.

ولهذا الأسطقسات مادة تشترك فيها وصورة تختلف بها، فيجب أن يكون اختلاف صورها تابعة لاختلاف قوى الأفلاك، وأن يكون اتفاق مادتها تابعة لما يتفق فيه الأفلاك، والأفلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة، فيجب أن يكون مقتضى تلك الطبيعة مبدءًا للمادة، كذلك ما يختلف فيه مبدأ تهيؤها للصورة المختلفة.

ولأن المادة ليست تبقى بلا صورة فليس قوامها عن الطبيعة الفلكية وحدها، بل عنها وعن الصورة؛ ولأن الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها فليس قوامها عن الصورة وحدها، بل بها وبالطبيعة الفلكية. فلو كانت عن الطبيعة الفلكية وحدها لاستغنت عن الصورة، ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت الصورة، بل كما أن الحركة المستديرة هناك تلزم طبيعة تقيمها الطبائع الخاصية بفلك

فلكٍ، فكذلك المادة ها هنا يقيمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبائع الخاصية، وهي الصورة.

وكما أن الحركة أخس الأحوال هناك فكذلك المادة أخسُّ الذوات ها هنا، وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة فكذلك المادة ها هنا موافقة لما بالقوة، وكما أن الطبائع الخاصية والمشتركة هناك مبدأ الطبيعة الخاصية والمشتركة ها هنا، كذلك ما يلزم الطبائع الخاصية والمشتركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقعة فيها بسبب الحركة مبدأ لتغير الأحوال وتبدلها ها هنا، وكذلك امتزاج نسبها هناك سبب لامتزاج هذه العناصر، وللأجسام السماويات بالكيفيات التي تخصها وتسرى منها إلى هذا العالم تأثير في أجساد هذه العالم ولأنفسها تأثير أيضًا في أنفس هذا العالم، وبهذه المعاني يعلم أن الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الأجسام بالكمال والصورة حادثة عن النفس الفاشية في الفلك، ويعلم ذلك بأدنى سعي.

## فصل (٦)

## في تكون الأسطقسات[١]

قال قوم من أهل العلم: إن الفلك؛ لأنه مستدير فيجب أن يستدير على شيء ثابت في حشوه، فيلزم محاكّته له التسخينُ حتى يصير نارًا، وما يَبعُدُ عنه يبقى ساكنًا فيصير إلى التبرد والتكثف حتى يصير أرضًا، وما يلي النار يكون حارًّا، ولكنه أقل حرًّا، وما يلي الأرض يكون أقل تكثفًا، وقلة الحر وقلة التكاثف يوجبان الترطيب، فإن اليبوسة إما من الحر وإما من البرد والتكثيف، لكن الرطب الذي يلي الأرض بارد والذي يلي النار حار، فهذا سبب كون العناصر.

---

(١) الأسطقس: لفظ يوناني بمعنى الأصل ويرادفه العنصر، وجمعه اسطقسات، وهي عند القدماء العناصر الأربعة: الماء، والارض، والهواء، والنار. سمّيت أسطقسات لأنها اصول المركبات من المعادن، والنباتات، والحيوانات.

والأسطقس عند القدماء قسم من الداخل، لأن الداخل باعتبار كونه جزءا يسمّى ركنا، وباعتبار كونه بحيث ينتهي اليه التحليل يسمّى أسطقسا، وباعتبار كونه قابلا للصورة المعينة يسمّى مادة وهيولى، وباعتبار كون المركب مأخوذا منه يسمى أصلا، وباعتبار كونه محلّا للصورة المعينة يسمى موضوعا (تعريفات الجرجاني) وعلماء زماننا يجتنبون استعمال لفظ الاسطقسات ويستبدلون به لفظ الأصول او العناصر، وهي المبادي او الاجسام البسيطة، التي تتألف منها الأشياء المركبة المختلفة الطبائع. [المعجم الفلسفي ١/٧٩]

## فصل (٧)

## في العناية[١] والتدبير[٢]

وأما وجود العناية من العلل العالية في العلل السافلة فهي أن كل علة عالية فإنها تعقل نظام الخير الذي يجب أن يكون عنه في كل ما يكون، فيتبع معقوله وجود ذلك النظام.

وليس يمكننا أن ننكر التدبير في أعضاء الحيوان والنبات والرتبة الطبيعية، ولا يمكننا أن نجعل القوى العالية عشيقة بعمل يتكون عنها هذه الفاسدات أو ما دونها، فقد بينا هذا.

بل الوجه المخلص عن الباطلين أن كل واحد منها يعقل ذاته وهو تعقله مبدأ للنظام الذي يجب أن يكون عنه، وذلك صورة ذاته، ويجوز أن يكون ذلك بالكلية للمبدأ الأول، وأما الجزئيات والتغاير فلا يجوز أن تنسب إليه.

---

(١) العناية: أن يوجد كلّ شيء على أبلغ ما يمكن فيه من النّظام. (التّعليقات/ ١٦، القبسات/ ٣٣٤) صدور الخير عنه لذاته، لا لغرض خارج عن ذاته. (التعليقات/ ١٥٧) إحاطة الحقّ تعالى بكيفيّة نظام الكلّ وما يجب عليه الكلّ. (سه رساله شيخ إشراق/ ١٦٦) عبارة عن علمه تعالى بما عليه الوجود من الأشياء الكلّيّة والجزئيّة الواقعة في النّظام الكلّي على الوجه الكلّي المقتضي للخير والكمال على وجه الرّضا المؤدّي وجود النّظام على أفضل ما في الإمكان أتمّ تأدية، ومرضيّا بها عنده تعالى. كون ذاته تعالى بحيث يفيض عنه صور الأشياء المعقولة له مشاهدة عنده مرضيّا لديه. (المبدأ والمعاد لصدر الدّين/ ١٢٤) النّظام المعقول يسمّى عند الحكماء بالعناية. (نفس المصدر/ ٢٠٧) هي العلم بالأشياء الّتي هو عين ذاته المقدّسة، وهو العقل البسيط لا تفصيل فيه ولا إجمال فوقه. والعناية علم تفصيليّ متكثّر. (المظاهر الإلهيّة/ ٢٨)

(٢) التّدبير تقال على معان كثيرة...

وأشهر دلالتها- بالجملة- على ترتيب أفعال نحو غاية مقصودة. ولذلك لا يطلقونها على من فعل فعلا واحدا يقصد به غاية ما. فإنّ من اعتقد في ذلك الفعل أنّه واحد لم يطلق عليه التّدبير، وأمّا من اعتقد فيه أنّه كثير، وأخذه من حيث هو ذو ترتيب سمّي ذلك التّرتيب تدبيرا.

وقد يقال التّدبير على إيجاد هذا التّرتيب على جهة ما هو متكوّن. وهو في أفعال الإنسان أكثر وأظهر، وفي أفعال الحيوان غير النّاطق أقلّ ذلك. (رسائل ابن باجة/ ٣٧)

فإذا كان كذلك فإن تعقل كل واحد منها لصورة نظام الخير الذي يمكن أن يكون عنه مبدأ لوجود ما يوجود عنه على نظمه، فالصور المعقولة التي عند المبادئ مبدأ للصور الموجودة في الثواني.

ويشبه أن يكون أفلاطن يعني بالصورة هذه الصورة، ولكن ظاهر كلامه منتقض وفاسد قد فرغ الفيلسوف من كلامه بيانه في عدة كتب، فإذا كانت كذلك كانت عناية الله مشتملة على الجميع، لكن بالأمور الأبدية تكون عنايته فيها بالنوع وبالعدد، وبالأمور الفاسدة بالنوع فقط.

## فصل (٨)

## في مبدأ التدبير للكائنات الأرضية والأنواع المحفوظة

ولأن الأنواع ليست محفوظة فقد تتولد بحسب عفونات ومزاجات مختلفة حيوانات ليست بمعهودة، وأنواع من النبات جديدة في الوجود وليست عن أشباهها، ولا مثل كون الإنسان عن شبيه به، فمعلوم أن العناية ليست عن الأول، ولا عن العقول الصريحة، فيجب أن يكون بمبدأ بعدها، وهو إما نفس منبثة في عالم الكون والفساد، وإما نفس سماوية.

ويشبه أن يكون رأى الأكثر أنه نفس متولدة عن العقول والأنفس السماوية وخصوصًا نفس الشمس والفلك المائل وأنه مدير لما تحت القمر بمعاضدة الأجساد السماوية وبسطوع نور العقل الفعَّال.

ويجب على كل حال أن يكون هذا المعنى بهذه الحوادث مدركًا للجزئيات، فلهذا السبب أظن أن الأشبه أن يكون هذه نفسًا سماوية حتى يكون لها بجزئيتها أن تتخيل وتحس الحوادث إحساسًا يليق بها، فإذا حدث حادث عقل الكمال الذي يكون له والطريق الذي يؤدي إليه، فحينئذٍ يلزم ذلك المعقول وجود تلك الصورة في تلك المادة.

ويقال: إن النفس المعينة للداعين والمنذرة بالأحلام وغير ذلك هذه ويشبه أن يكون ذلك حقًّا، فإنه إن كان دعاء مستجاب فيكون سببه مثل هذا الجوهر، وذلك أنه كما يشاهد تغييرات المادة فيعقل صورة نظام الخير والكمال الذي يجب هناك فيكون ما يعقل، فكذلك يجوز أن يكون مشاهدته لتغييرات الأحوال في سكان هذا العالم يحدث

فيه منها تعقل للواجب الذي يدفع به ذلك النقص والشر ويجلب الخير فيتبع ذلك التعقل وجود الشيء المتعقل، وإن عناية مثل هذا الجوهر يجب أن يكون بكل نقص وشر يدخل هذا العالم وأجزائه ليتبع تلك العناية ما يلزمها من الخير والنظام، فلا يجب أن يختص ذلك بشيء دون شيء، فإن كان دعاء لا يستجاب أو شر لا يدفع فهناك سر لا يطلع عليه، وعسى العناية لا توجبه، ومعنى العناية ما أوضحناه.

## فصل (٩)

## في إمكان وجود أمورنا درة عن هذه النفس مغيرة للطبيعة

ولما كان تعقل مثل هذا الجوهر تتبعه الصورة المادية فيالمادة فلا يبعد أن يهلكه به شرير، أو ينتعش به خير، أو يحدث نار أو زلزلة، أو سبب من الأسباب غير المعتادة؛ لأن المواد الطبيعية يحدث فيها ما يعقله ذلك الجوهر، فيجنوز أن يسخن باردها ويبرد حارها ويحرك ساكنها ويسكن متحركها، فحنيئذٍ تحدث أمور، لا عن أسباب طبيعية ماضية، بل دفعه عن هذا السبب الطبيعي الحادث،كما أن أصنافًا من الحيوان والنبات التي من شأنها أن تكون بالتوالد قد تتكون لا على سبيل التوالد عن أسباب طبيعية مشابهة لها، بل على سبيل التولد، وتحدث فيها صور حادثة جديدة لم تكن في مباديها، ويكون ذلك عن تعقل هذا الجوهر.

ولا يجب أن ينكر من أحوال التدبير أمور غير معهودةس، فها هنا نوادر وعجائب أسبابها مثل هذا الذي وصفت.

## فصل (١٠)

## في أن هذا المبدأ كيف يعقل ما هاهنا في الحال والمستقبل وكيف يؤثر

ولأجل أن أنفس الأجرام السماوية عالمة بما تفتحل علمًا كليًّا أو جزئيًّا، وعالمة بما يلزم أفاعيلها، فيجب أن تكون الأحوال المتجددة في هذا العالم والتي في المستقبل تابعة لما في الحال كالنتائج للمقدمات معلومة هناك بالضرورة، لا أنها تحتاج إلى ذلك أو تكمل به، فالإنذارات في الأحلام والوحي وهذه النوادر منسوبة إلى مثل هذه المبادئ.

فلا يجب أن يتعجب فيقال: كيف يعرض من هذه المبادئ النفسانية شيء لا على المجرى الطبيعي، فإن من اعتبر حال بدنه ونفسه سهل عليه دفعُ هذا التعجب عن ظنه، وذلك أن من شأن بدننا أن يحدث فيه حرارة وبرودة وحركة وسكون على سياق مقتضى الأمور الطبيعية، ويكون ذلك متولدًا عن أسباب قبل أسبابٍ، وفي مدةٍ محدودةٍ، وقد لا يعرض عن أسبابٍ طبيعية، بل عن توهمات نفسانية، كالغضب، فإنه يحدث حرارة في الأعضاء ليس سببها طبيعيًّا، وكذلك الخيال الشهواني يحرك الأعضاء، وإن لم يكن ذلك عن امتلاء طبيعي ويحدث ريحًا، وإن لم يكن ذلك عن أسباب متقدمة طبيعية، والدليل على ذلك أن هذه كلها تحدث عما ذكرناه في وقتٍ لو لم يكن ما ذكرناه لم يحدث، وكذلك الوجل يحدث رعدة عما ذكرناه في وقتٍ لو لم يكن ما ذكرناه لم يحدث. وكذلك الوجل يحدث رعدةً ونافضًا قويًّا، فعلى هذه حال النفس التي للعالم عند بدنه.

وسمعتُ أن طبيبًا حضر مجلس ملك من السامانيين، وبلغ من قبوله أن أهله لمؤاكلته على المائدة التي توضع له في دار الحرم، ولا يدخلها من الذكور داخلٌ، وإنما يتولى فيها الخدمة بعض الجوارى، فبينا جارية تقدم بالخوان وتضعه إذ فرست بها ريح ومنعتها الانتصاب، وكانت حظية عند الملك، فقال للطبيب: عالجها في الحال على كل حالٍ، فلم يكن عند الطبيب تبدير طبيعي في ذلك الباب يشفي بلا مهلة، ففزع إلى التدبير النفساني، وأمر أن يكشف شعرها، فما أغنى، ثم أمر أن يكشف بطنها، فما أثر، ثم أمر أن يكشف عورتها، فلما حاولن الجواري ذلك نهضت فيها حرارة قوية أتت على الريح الحادثة تحليلًا، فانزعجت مستقيمة سليمة.

## فصل (١١)
## في الإشارة إلى عناية الصانع وعدله وآثار حكمته على السماوات والأرض

ولنعد الآن إلى الرأس ونقول: إنه لما كان علم الحق الأول بنظام الخير في الوجود علمًا لا نقص فيه وكان ذلك العلم سببًا لوجود ما هو علم به حصل الكل في غاية الاتقان، لا يمكن أن يكون الخير فيه إلا على ما هو عليه، ولا شيء مما يمكن أن يكون للكل إلا وقد كان له.

وكل شيء من الكل على جوهره الذي ينبغي له، وإن كان منفعلًا فعلى انفعاله الذي يينبغي وإن كان مكانيًّا ففي مكانه الذي ينبغي، وإذا كان الخير فيه هو أن يكون منفعلًا قابلًا للأضداد فمدته مقومة بين الضدين على العدل: إذا كان أحدهما بالفعل فهو الآخر بالقوة، والذي بالقوة حق أن يصير بالفعل مرة، ولكل ذلك أسباب معدة، وما عرض له من ذلك أن يزول عن كماله بالقسر، فإن فيه قوةً ترده إلى الكمال، وجعلت الأسطقسات قابلة للقسر حتى يمكن فمنها المزاج، ويمكن بقاء الكائنات منها بالنوع، فإن ما أمكن بقاؤه بالعدد أعطى السبب المستبقى له على ذلك، وكانت القسمة العقلية توجب باقيات بالعدد وباقيات بالنوع، فوفى الكل وجوده، ورتبت للاسطقسات مراتبها فأسكن النار منها أعلى المواضع وفي مجاورة الفلك، ولولا ذلك لكان مكانها في موضع آخر، وعند الفلك مكان جرم آخر تلزمه السخونة لشدة الحركة فيضاعف الحارُّ بالفعل ويغلبان سائر الأسطقسات فيزول العدول.

ولما كان يجب أن يغلب في الكائنات التي تبقى بها الأنواع عناية الجوهر اليابس والصلب ومكان كل كائن حيث يكون مكان الغالب عليه وجب أن تكون الأرض أكبر بالكم في الحيوان والنبات، ويكون مكان الحيوان والنبات حيث تكون الأرض، ومع ذلك فقد كان يجب أن يكون مكانها أبعد عن الحركات السماوية، فإن تلك الحركة إذا بلغت بتأثيرها الأجساد وغيرتها وأفسدتها.

فوضعت الأرض في أبعد المواضع عن الفلك، وذلك هو الوسط، وإذا كان الماء يتلو الأرض في هذا المعنى، وكان مكانًا أيضًا لكثير من الكائنات وكان يشارك الأرض

في الصورة الباردة جعل الماء يتلو الأرض، ثم الهوا لهذا السبب؛ ولأنه يشارك النار والماء في الطبيعة.

ولما كانت الكواكبُ أكبر تأثيرهابوساطة الشعاع النافذ عنها وخصوصًا الشمس والقمر، وكانت هي المدبرة لما في هذا العالم جعل ما فوق الأرض من الأسطقسات مشفا لينفذ فيه الشعاع وجعلت الأرض ملونة بالغبرة ليثبت عليها الشعاع، ولم يحط بها الماء لتستقر عليها الكائنات، والسبب الطبيعي في ذلك يبس الأرض وحفظها للشكل الغريب إذا استحال منه أو إليه فلا يبقى مستديرًا، بل مضرسًا، ويميل الماء إلى الغور من أجزائه.

والأجرام السماوية لم يكن كلها بجميع أجزائها مضيئة وإلا لتشابه فعلها في الأمكنة والأزمنة، ولا بجميع أجزائها مشفة وإلا لما نفذ عنها الشعاع، بل خلق فيها كواكب، ثم لم يترك الكواكب ساكنة وإلا أفرط فعلها في موضع بعينه ففسد ذلك الموضع، ولم يؤثر في موضع آخر ففسد ذلك أيضًا، بل جعلت متحركة لينتقل التأثير من موضع إلى موضع، ولا يبقى في موضع واحد فيفسد، ولو كانت الحركة التي نرى لها غير سريعة لفعلت من الإفراط والتقصير ما يفعله السكون، ولو كانت حركتها الحقيقية تلك السريعة بعينها للزمت دائرة واحدة، فأفرط فعلها هناك ولم يبلغ فعلها سائر النواحي، بل جعلت هذه الحركة فيها تابعة لحركة مشتملةٍ على الكل، ولها في نفسها حركة بطيئة يميل بها إلى نواحي العالم جنوبًا أو شمالًا.

ولولا أن للشمس مثل هذه الحركة لم يكن شتاء ولا صيف ولا فصول، فخولف بين منطقتي الحركتين وجعلت الأولى سريعة وهذه بطيئة، فالشمس تميل إلى الجنوب شتاء، ليستولي على الأرض الشمالية البرد وتحقن الرطوبات في بطن الأرض، وتميل إلى الشمال بعد ذلك صيفًا؛ لتستولى الحراةُ على ظاهر الأرض وتستعمل الرطوبات في تغذية النبات والحيوان، فإذا جف باطن الأرض يكون البرد جاء والشمس مالت، فتارة يمتلي الأرض غذاءً وتارة تغذو.

ولما كان القمر يفعل شبيهًا بفعل الشمس من التسخين والتحليل إذا كان متبدرًا قوى النور جعل مجراه في تبدره مخالفًا لمجرى الشمس، فالشمس تكون في الشتاء جنوبية والبدر شماليًا؛ لئلا يعدم السببان المسخنان معًا، وفي الصيف تكون الشمس شمالية، والبدر جنوبيًا، لئلا يجتمع السببان المسخنان معصا.

ولما كانت الشمس صيفًا على سمت رءوس أهل المعمورة جعل أوجها هناك، لئلا يجتمع قرب الميل وقرب المسافة معًا ولا يشتد التأثير، ولما كانت الشمس شتاء بعيدة عن سمت الرءوس جعل حضيضها هناك، لئلا يجتمع بعد الميل وبعد المسافة فينقطع التأثير، ولو كانت الشمس دون هذا القرب أو فوق هذا البعد لما استوى تأثيرها الذي يكون عنها الآن.

وكذلك يجب أن يعتقد في كل كوكب وفي كل شيء ويعلم أنه بحيث ينبغي أن يكون عليه وأنها لم تكن على ما هي عليه من أجل ما بعدها، فإنها على ما هي عليه من أجل نظام الخير في الكل وتابعه لعلم الباري أنه كيف ينبغي أن يكون الخيرُ في الكل، فإن سمى هذا المعنى قصدًا فلا بأس به، ولا يكون القصد الذي تلزمه المحالات المذكورة، وهذا هو الذي يسميه الأوائل عناية، أعني سابق علم الله تعالى، بأنه كيف يجوز أن يكون الوجود كله وكل جزء منه في ذاته وفعله وانفعاله، وإن لم يكن هو لأجل فعله، وأنه كيف ينبغي أن يكون صدور الخير منه الذي يتبع خيريته، لا أن يقصده جوهر، تعالى الله الغني عن كل شيء.

openkandl.com